



## الخبر:

### الحكومة تخصص 262.9 مليون لمشروعات التنمية بالمحافظات خلال العام الجارى

قالت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، إنه تخصص 262.9 مليون جنيه لمشروعات تدعيم خطط التنمية بالمحافظات خلال العام المالى الجارى 2017-2018، والذي ينتهى فى شهر يونيو القادم. وأن الحكومة تخصص هذا المبلغ لعدد من المشروعات من بينها، 10.2 مليون جنيه لمشروع تحسين البيئة بمحافظة جنوب سيناء، و152.782 مليون جنيه لاستكمال مشروع توصيل التيار الكهربائى لعدد 26 مصنع تنموى بشمال وجنوب سيناء، و100 مليون جنيه لمشروعى تدعيم خطط التنمية بالمحافظات والمشروع القومى لتنمية وتطوير القرى المصرية.

المصدر: (اليوم السابع بتصرف السبت، 20 يناير 2018)

## التعليق على الخبر

- يهدف التخطيط الإقتصادي إلى خلق إقتصاد تنافسي متوازن ومتنوع يعتمد على الإبتكار والمعرفة ويرتكز على أربعة محاور هي التنمية الإقتصادية والطاقة والمعرفة والإبتكار والبحث العلمي والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. ويهدف التخطيط الإجتماعي الي قيام الدولة علي العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ويرتكز على أربعة محاور هي العدالة الإجتماعية والصحة والتعليم والتدريب والثقافة. ويهدف التخطيط البيئي إلى الوصول الي بيئة حياتية ذات نظام متزن ومتنوع تستثمر عبقرية المكان والإنسان ويرتكز علي محورين هما البيئة والتنمية العمرانية.

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الإقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم

- وتجربة الإصلاح الإقتصادي المصري التي تلقت إشادة من كافة المؤسسات المالية الدولية و ما اعلنته مؤسسة فينتش من النظرة الايجابية المستقبلية للاقتصاد المصرى وكذلك مؤسسة موديز التي توقعت ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصرى من 4.2% عام 2017 ليصل إلى 5% بحلول عام 2019 ثم إلى 5.5% بحلول عام 2021 وحققت تجربة الإصلاح الإقتصادي المصرى طفرة ملحوظة في أداء الاقتصاد المصرى والذي ينعكس بالضرورة على مناخ الاستثمار والفرص الإستثمارية.
- ولقد شهدت الاستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال النصف الأول من العام لتحقيق 24% وتصل إلى 33.9 مليار جنيه، منها نحو 28 مليار جنيه ممولة بعجز بمعدل نمو بلغ 19%، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية في جميع المحافظات.
- وهناك جهود تبذل علي مختلف الأصعدة من أجل تحفيز مختلف قطاعات الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وتوفير البيئة المواتية له ، سواء من الناحية التشريعية أو الإدارية أو الإجرائية .
- وقد بلغت الاستثمارات العامة الموجهة لتنمية إقليم شمال الصعيد، خلال العام المالى 2017-2018، حوالى 6 مليار و 924 مليون جنيه، بنسبة 3.6% من إجمالي الاستثمارات، وساهمت الحكومة بنسبة 95.7% من إجمالي هذه الاستثمارات العامة. وبحسب خطة الحكومة تستحوذ محافظة المنيا على 48.9% من إجمالي استثمارات الإقليم، يليها محافظة بنى سويف التي تستحوذ على 27.4% من إجمالي الاستثمارات ثم محافظة الفيوم بنسبة 23.9% من إجمالي استثمارات شمال الصعيد.
- كما أن إجمالي الاستثمارات العامة المستفيدة خلال عام 2017-2018، لإقليم الدلتا نحو 16.74 مليار جنيه، تسهم الاستثمارات الحكومية حوالى 11.76 مليار جنى بنسبة 70% من جملة هذه الاستثمارات، و تبلغ الاستثمارات غير الحكومية 4.98 مليار جنيه بنسبة 30% من جملة هذه الاستثمارات. وبحسب خطة الحكومة تستحوذ محافظة دمياط على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات العامة المستهدفة لإقليم الدلتا بحوالى 33.4%، تليها محافظة المنوفية بنسبة 21.1% ثم محافظة الدقهلية بنسبة 17.8% ومحافظة الغربية بنسبة 14.9% ومحافظة كفر الشيخ بنسبة 12.7%.
- كما بلغ اجمالى الاستثمارات الحكومية المستهدفة لبرنامج البيئة بخطة العام المالى الجارى 2017-2018، نحو 530.4 مليون جنيه، تمول الخزانة العامة 300 مليون جنيه منهم بنسبة 56.6% من اجمالى الاستثمارات المستهدفة لبرامج البيئة، بينما تمول المنح والمعونات نحو 17.1% من اجمالى الاستثمارات فى هذا القطاع بنحو 90.6 مليون جنيه، بينما شملت خطة الحكومة نحو 26.4% من اجمالى الاستثمارات فى هذا القطاع تحت بند مصادر اخرى، والتي قدرت بـ 139.8 مليون جنيه.
- وأشارت وزيرة التخطيط، إلى أن المواطن المصرى، هو الركيزة الأساسية لكل مشروعات التنمية، مشددة على ضرورة تواجده مشاركة مجتمعية حقيقية لتحديث رؤية مصر 2030 فى إطار المتغيرات العالمية، مع ضرورة إحداث ترابط بين كل القطاعات المعنية بتنفيذ أهداف الرؤية، لتناسب مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. فلا يمكن التركيز على البعد الإقتصادي على حساب البعدين البيئى والاجتماعى.